



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة والاستثمار
الوزير

سجل في ٢٠١٤/٥/٢٤

كهاج

قرار

وزير التجارة والصناعة والاستثمار

رقم ٧١ لسنة ٢٠١٤

وزير التجارة والصناعة والاستثمار

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ،
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد
القياسي وجودة الإنتاج ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد
القياسي وجودة الإنتاج ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل الوزارة ،
وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية
المصرية ،
وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٥ في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية
الغذائية ،
وعلى القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥ في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية
للسلع والمنتجات الغذائية الواردة بالقائمة (٢) المرفقة به ،
وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٣ لسنة ٢٠١٠ بشأن الإلزام بالمواصفة القياسية المصرية
رقم م ٠ ق ٠ م ١٦٠١-١/٢٠١٠ ،
وعلى كتاب السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية بشأن طلب النظر في تعديل
بند الرطوبة الخاصة بالقمح الوارد بالمواصفة القياسية المصرية رقم ١٦٠١ -
ج/١/٢٠٠٥ بصفة مؤقتة نظراً للظروف العالمية الحالية لتصبح ١٣,٥% بدلاً
من ١٣% .

قرر

مادة أولى

يُعدل البند ١/٣/٤ والخاص بالمحتوى الرطوبي لحبوب القمح ليكون كالتالي " نسبة محتوى
الرطوبة لا تزيد عن ١٣,٥% بالوزن (كحد أقصى) وذلك لمدة تسعة أشهر إعتباراً من اليوم
التالي لتاريخ نشر هذا القرار ، على أن يقدر المحتوى الرطوبي لحبوب القمح طبقاً لمواصفة
الأيزو رقم ٧١٢ " .

مادة ثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به إعتباراً من اليوم التالي لتاريخ النشر.

وزير

التجارة والصناعة والاستثمار

منير فخرى عبد النور

" منير فخرى عبد النور "

